

إعداد: أ.د. آمال ينون

تم التطرق في المحاضرة السابقة، لدلالة ميزان المدفوعات بنوع من الإيجاز. ومواصلة لهذه الدلالة وتحليل ميزان المدفوعات، سنحاول في هذه المحاضرة تسليط الضوء على:

- هيكل ميزان المدفوعات
- فقرة الخطأ والسهو

1. هيكل ميزان المدفوعات

يؤشر هيكل ميزان المدفوعات إلى العناصر المكونة أو الحسابات التي يظهر عليها ميزان المدفوعات، والتي تعكس مختلف المعاملات الاقتصادية التي قامت بها الدولة خلال فترة زمنية معينة.

لقد تباينت وجهات نظر الباحثين في تقسيم بنود ميزان المدفوعات، واختلفت تصوراتهم انطلاقاً من الزاوية التي رصد فيها كل فريق هذه البنود. بيد أن هذا الاختلاف، الذي كان مرتكزاً أساساً في الترتيب والأهمية النسبية المعطاة لكل بند من بنود ميزان المدفوعات، لم يغطي على حقيقة الاتفاق حول جوهر ميزان المدفوعات انطلاقاً من العناصر الرئيسية التي يشمل عليها: السلع والخدمات، رؤوس الأموال والذهب.

ويعتبر دليل ميزان المدفوعات¹ الذي أعده صندوق النقد الدولي، أشهر التقسيمات المعمول بها على المستوى العالمي والتي انبثقت عنها مختلف التقسيمات الأخرى التي لا تختلف نهائياً إلا في نوع التقسيم الرئيسي للعمليات أو الحسابات الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات.

وفي هذا المنحى، سيتم التطرق إلى هيكل ميزان المدفوعات المعتمد من صندوق النقد الدولي باعتباره الأساس المعتمد في إعداد كل موازين المدفوعات على المستوى العالمي بالإضافة إلى تقسيم آخر يحظى باستخدام واسع.

1.1. هيكل ميزان المدفوعات وفق دليل صندوق النقد الدولي

وفق هذا الدليل، يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاث حسابات (أو موازين رئيسية)، حيث كل ميزان يحتوي على مجموعة من الحسابات الفرعية (أو البنود) التي تعكس مختلف المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين (الاقتصاد المحلي) وغير المقيمين (في الاقتصادات الأخرى).

1.1.1. الحساب الجاري

هو الحساب الذي يتضمن تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين. وينقسم إلى مجموعة مهمة من الحسابات الرئيسية التي تصنع الفارق في وضع ميزان المدفوعات لأي دولة. وتشمل هذه الحسابات: حساب السلع والخدمات، حساب الدخل الأولي وحساب الدخل الثانوي.²

أولاً: حساب السلع والخدمات

يقيد هذا الحساب، المعاملات في البنود التي تمثل مخرجات من أنشطة الإنتاج. وينصب التركيز في هذا الحساب على المرحلة التي يجري خلالها تبادل السلع والخدمات بين وحدة اقتصادية مقيمة وأخرى غير مقيمة، وذلك على عكس الحسابات القومية التي تركز على مراحل أخرى، مثل: إنتاج هذه السلع والخدمات أو استهلاكها أو استخدامها في تكوين رأس المال.

¹ هو دليل صادر عن صندوق النقد الدولي، وتعتبر هذا الطبعة السادسة التي تميزت بالعديد من التعديلات التي أخذت بعين الاعتبار مختلف التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الدولي منذ صدور الطبعة الخامسة.

² يعتمد البعض تقسيم هذا الحساب وفق: ميزان التجارة المنظورة (السلع)، ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات) وميزان الدخل (الأولي والثانوي).

إعداد: أ.د. آمال ينون

تعد السلع بنودا مادية منتجة يمكن إثبات حق ملكيتها، كمل يمكن نقل هذه الملكية من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال التعامل في الأسواق. بينما تمثل الخدمات مخرجات نشاط إنتاجي وتؤدي إلى تغيير ظروف الوحدات المستهلكة أو تيسير تبادل المنتجات أو الأصول المالية. والخدمات بشكل عام ليست بنودا مستقلة يمكن إثبات حق ملكيتها، وبصفة عامة لا يمكن الفصل بين عمليتي إنتاجها وتقديمها.

ثانيا: حساب الدخل الأولي

يبين هذا الحساب، تدفقات الدخل الأولي¹ فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة. ووفقا لنظام الحسابات القومية، يقيد التوزيع الأولي للدخل في حسابين، هما: حساب توليد الدخل (الذي يسجل فيه الدخل الأولي المتولد في عملية الإنتاج)، وحساب تخصيص الدخل الأولي (الذي يسجل فيه الدخل الأولي الذي يعزى إلى الوحدات المؤسسية عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية). وينقسم الدخل الأولي في الحسابات الدولية إلى الأنواع التالية:

- تعويضات العاملين؛
- توزيعات الأرباح؛
- الأرباح المعاد استثمارها؛
- الفائدة؛
- دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين، والضمانات الموحدة وصناديق معاشات التقاعد؛
- الإيجار؛
- الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج.

ثالثا: حساب الدخل الثانوي

يبين هذا الحساب، التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين حيث يقيد مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات. وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا، أما التحويلات الرأسمالية فتقيد في الحساب الرأسمالي.

وتبوب الحسابات الدولية الأنواع التالية من التحويلات الجارية:

- الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما؛
- المساهمات الاجتماعية؛
- المزايا الاجتماعية؛
- صافي أقساط التأمين على غير الحياة؛
- مطالبات التأمين على غير الحياة؛
- التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي؛
- التحويلات الجارية المتنوعة.

¹. يعبر الدخل الأولي عن العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى، وهو نوعان: الدخل المرتبط بعملية الإنتاج والدخل المرتبط بملكية الأصول المالية وغيرها من الأصول غير المنتجة.

إعداد: أ.د. آمال بنون

يتم التمييز بين التحويلات الجارية و التحويلات الرأسمالية:

- التحويلات الرأسمالية، تحويلات تنطوي إما على انتقال ملكية أصل ما (بخلاف النقد أو المخزونات) من طرف إلى آخر، أو التزام أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل ما (بخلاف النقد أو المخزونات) أو التصرف فيه، أو تنازل دائن ما عن الخصم المستحق له. كما تشمل أيضا التحويلات النقدية التي تنطوي على التصرف في أصول غير نقدية (بخلاف المخزونات) أو اقتنائها، وأي تحويل رأسمالي ينشأ عنه تغير يعادل قيمة هذا التحويل في مخزون الأصول لدى أحد الطرفين أو كليهما دون أن يؤثر على مدخرات أي منهما.
- أما التحويلات الجارية، فتشمل جميع التحويلات التي لا تعد تحويلات رأسمالية، وتؤثر مباشرة على مستوى الدخل المتاح وبالتالي على استهلاك السلع والخدمات، حيث تؤدي إلى تقليل الدخل وحجم الاستهلاك المحتمل في الاقتصاد المانح وإلى زيادة الدخل وحجم الاستهلاك المحتمل في الاقتصاد المتلقي.

2.1.1. الحساب المالي

يسجل هذا الحساب، المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين. يمكن أن تكون القيود المدرجة في الحساب المالي قيودا مقابلة لقيود السلع أو الخدمات أو الدخل أو الحساب الرأسمالي أو قيود الحساب المالي الأخرى.

ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض. وصافي الإقراض، يعني بالقيمة الصافية، أن الاقتصاد يقدم أموالا إلى الخارج، أخذا في الحسبان اقتناء الأصول المالية والتصرف فيها وتحمل الخصوم وسدادها (صافي الاقتراض يعني العكس).

يمكن استخلاص صافي الإقراض/ صافي الاقتراض إما من مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي أو من رصيد الحساب المالي. فإذا زادت قيمة القيود الدائنة عن قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي، يظهر في الحساب المالي صافي اقتناء أصول مالية أو صافي انخفاض خصوم بقيمة موازنة.

الجدول رقم(1.1): نظرة عامة على الحساب المالي

صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية
	الاستثمار المباشر
	استثمار الحافطة
	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات
	الاكتتاب الممنوحة للموظفين
	الاستثمارات الأخرى
	الأصول الاحتياطية
	الإجمالي
	منها:
	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
	أدوات الدين
	الأصول والخصوم المالية الأخرى
	صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (من الحساب المالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص: 134.

إعداد: أ.د. آمال ينون

3.1.1. الحساب الرأسمالي

يبين الحساب الرأسمالي¹ في الحسابات الدولية:

- التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع بين المقيمين وغير المقيمين؛
- اقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها بين المقيمين وغير المقيمين.

كما يبين ميزان الحساب الرأسمالي مجموع القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة للتحويلات الرأسمالية والأصول غير المنتجة غير المالية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يظهر مجموع ميزاني الحسابين الجاري والرأسمالي كبند موازن. ويطلق على البند الموازن صافي الإقراض(+) / صافي الاقتراض(-) من الحسابين الرأسمالي والجاري. وهذا المجموع يساوي أيضا من الناحية المفاهيمية صافي الإقراض(+) / صافي الاقتراض(-) من الحساب المالي.

الجدول رقم(2.1): نظرة عامة على الحساب الرأسمالي

قيود مدينة	قيود دائنة	
		ميزان الحساب الرأسمالي
		اقتناء (قيد مدين)/التصرف في (قيد دائن) الأصول غير المنتجة غير المالية
		الموارد الطبيعية
		العقود، وعقود الايجار، والتراخيص
		الأصول التسويقية
		التحويلات الرأسمالية
		الإعفاء من الدين
		أخرى
		ميزان الحساب الرأسمالي
		صافي الإقراض(+) / صافي الاقتراض(-) (من الحسابين الجاري والرأسمالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص: 2017.

2.1. هيكل ميزان المدفوعات وفق التبويب: حساب العمليات الجارية وحساب العمليات رأسمالية

وفق هذا التبويب، يتم التمييز بين:

- حساب العمليات الجارية، الذي يضم: الحساب التجاري وحساب التحويلات؛
- حساب العمليات الرأسمالية، الذي يضم: حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.

1.2.1. حساب العمليات الجارية

ويسمى بحساب الدخل، وذلك لأنه يشمل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان.

وتبعاً لهذا التصنيف، ينقسم هذا الحساب إلى:

¹. يستخدم "الحساب الرأسمالي"، في الدراسات الاقتصادية المتخصصة، غالباً للإشارة إلى ما يطلق عليه الحساب المالي في دليل صندوق النقد الدولي في هذه الطبعة. وفي دليل الحسابات القومية.

إعداد: أ.د. أمال ينون

أولاً: الحساب التجاري

يتضمن كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل أي وجود عائد سواء كان سلعة أو خدمة أو نقود مقابل هذه العمليات. ويشمل هذا الحساب بدوره على حسابين فرعيين، هما: حساب التجارة المنظورة (أي حساب السلع)، وحساب التجارة غير المنظورة (أي حساب الخدمات).

ثانياً: حساب التحويلات

لحساب التحويلات طبيعة خاصة، حيث أنه يتضمن كافة المعاملات والمبادلات التي تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي لا تؤثر بصورة مباشرة على الإنتاج والدخل المحليين. ولذلك، يعرف بأنه يشمل العمليات غير التبادلية.

ويدخل في هذا الحساب كافة الهبات والتعويضات سواء أخذت شكلاً نقدياً أو عينياً.

2.2.1. حساب العمليات الرأسمالية

يتضمن هذا الحساب، كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها على الدول الأخرى، والعكس بالنسبة لخصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة الدول الأخرى. لهذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تغير في مركز الدائنية والمديونية للدولة أي التغيرات في حقوق الدولة ومديونيتها في لحظة معينة هي اللحظة التي يوضع فيها الميزان.

وينقسم هذا الحساب إلى:

أولاً: حساب رأس المال طويل الأجل

يشمل هذا الحساب على تحركات رؤوس الأموال عبر حدود الدول بقصد توظيف هذا الأموال في استثمارات طويلة الأجل (التي تتجاوز مدتها العام).

ويشمل هذا الحساب:

- الاستثمار المباشر؛
- الأوراق المالية؛
- القروض طويلة الأجل؛
- رؤوس الأموال الأخرى.

ثانياً: حساب رأس المال قصير الأجل

يشمل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام وبشرط أن تحدث هذه التغيرات خلال فترة الميزان.

ويتعلق هذا الحساب، بكافة الأصول ذات السيولة المرتفعة أين تأتي النقود في مقدمتها لهذا يطلق عليه البعض

اسم "الحساب النقدي".

وتتمثل عناصر هذا الحساب في:

- النقود (أي كافة العملات الوطنية والأجنبية التي تدخل بصورة مباشرة عبر حدود الدولة)؛
- الذهب، ولا يقصد به كسلعة لأنه حينها سيقيد في الميزان التجاري، ولكن يقصد به تلك الأرصدة الموجودة لدى السلطات النقدية؛
- الودائع المصرفية؛

إعداد: أ.د. آمال ينون

- الأوراق التجارية سواء كانت في شكل كمبيالة أو سند إذني أو شيك بالإضافة إلى الأوراق الحكومية كأذون الخزانة؛
- القروض قصيرة الأجل، وتشمل كافة التسهيلات الائتمانية والسلفيات والاعتمادات المصرفية التي لا يزيد أجلها عن عام.

2. فقرة الخطأ والسهو (Errors and Omissions)

تعد هذه الفقرة (أو الحساب مجازياً) من الفقرات المهمة في ميزان المدفوعات لأي دولة لأنها تعكس الفجوة البيانية بين الإحصاءات المدرجة في حسابات ميزان المدفوعات، وتلك التي لم تدرج أو أدرجت بطريقة أقل أو أكثر من قيمتها. إن ميزان المدفوعات كأى سجل محاسبي، لا بد وأن يتساوى مجموع حساباته الدائنة مع مجموع حساباته المدينة، من حيث المبدأ، لكن تنشأ الاختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات. ويطلق على هذا الاختلال، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات بصافي السهو والخطأ. وينبغي أن يعرض صافي السهو والخطأ بصورة مستقلة في البيانات المنشورة، ولا يجب إدراجه في البنود الأخرى بدون تمييز. ويشترك صافي السهو والخطأ على أساس:

- قيمة صافي الإقراض / صافي الاقتراض
- قيمة الحساب المالي ناقصاً قيمة البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.
- وفي هذا المنحى، فإن قيمة صافي السهو والخطأ الموجبة تؤثر إلى إحدى الاتجاهات العامة التالية أو جميعها:
- الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي؛
- و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي؛
- و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي؛
- و/ أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي؛
- (ويحدث العكس، عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة)

بعض المراجع المعتمدة

- (1) عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، الاقتصاد الدولي-السياسات والتطبيقات-، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2018.
- (2) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.
- 3) Chitra Chellaiya, Murugesan.D, **Balance of Payment: A Tool of Economic Analysis**, Research Explorer Review, Issue 39, Volume XII, 2024.
- 4) International Monetary Fund, **Balance of Payment Manual**, Fifth edition, United States of America, 1992.